المحاضرة السادسة من محاضرات مصطلح الحديث

[بيقونية 6]

[الْمُسْنَد]

قال الناظم رحمه الله:

8 – و"الُمسنَدُ" الُمتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى الُمصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

تكلم الناظم في هذا البيت عن نوع [الْمُسْنَد] فقال: هو المتصل الإسناد، من راويه حتى المصطفى صلى الله عليه وسلّم ولم يَبِنْ.

قوله: "من راويه" أي الْمُصَنِّف الذي خرَّج الحديث: كالبخاري ومسلم، وغيرهما.

وقوله: "ولم يَبِنْ" من بانَ يبِينُ أي انقطع، وهذا تفسير للاتصال، يعني وَالْحَال أن الإسناد لم يَنْقَطِع؛ جملَةٌ مُؤَكدَةٌ لما قبلهَا.

وعليه فيكون تعريف المسند عند المصنف: "هو ما اتصل سنده مرفوعًا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم ينقطع".

ولا داعي لجملة "ولم ينقطع" لأنه يغني عنها "ما اتصل سنده"؛ وإنما جاء بها المؤلف رحمه الله: تكملة للبيت فقط.

"ما اتصل سنده"، مأخوذ من قول الناظم "المتصل الإسناد".

"مرفوعًا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –"، مأخوذ من قول الناظم "حتى المصطفى".

"ولم ينقطع"، مأخوذ من قول الناظم "ولم يَبِنْ".

وعلى هذا القول يُشترط في الحديث المسند شرطان:

1- اتصال السند.

2- الرفع؛ أي الرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فاصطلاح "المسند" لَا يُسْتَعْمل إِلَّا فِي الْمَرْفُوع المتصل فقط، فإن كان الحديث متصلًا، لكنه موقوف أو مقطوع؛ فلا يُسمى الحديثُ مُسندًا.

وإن كان الحديث مرفوعًا والسند منقطعًا في أي موضع منه؛ فلا يُسمى "مُسندًا" أيضًا. حتى يجتمع فيه الوصفان معًا.

وهذا هو الأشهر في تعريف الْمُسنَد والأغلبُ في الاستعمال، وهو يوافق تعريف الحاكم النيسابوري، وكذلك رجحه الحافظ ابن حجر في النكت، إلا أن الحافظ يرى أنه يكفي ظهور الاتصال ولا يُشترط حقيقةُ الاتصال، فقال في النكت: المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي– صلى الله عليه وسلم – إليه بسند ظاهره الاتصال.

وقال في النخبة: هو: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

وظن الحافظ رحمه الله أن الحاكم يوافقه على عدم اشتراط حقيقة الاتصال، وإنما يُكتفى بظهور الاتصال، فقال في النكت بعد تعريف المسند: وقد راجعت كلام الحاكم بعد هذا فوجدت عبارته: "وَالْمُسْنَدُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَهُ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ يَظْهَرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ لِسِنٍّ يَحْتَمِلُهُ، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ شَيْخِهِ مِنْ شَيْخِهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ الْإِسْنَادُ إِلَى صَحَابِيٍّ مَشْهُورٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، فلم يَشترط حقيقة الاتصال، بل اكتفى بظهور ذلك. كما قلته تفقها، والحمد لله.

ورد هذا الفهم السخاوي في فتح المغيث فقال: "وَفِيهِ نَظَرٌ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: " لِسِنٍّ يَحْتَمِلُهُ" يُخْرِجُ عَنْعَنَةَ الْمُدَلِّسِ، خُصُوصًا وَقَدْ صَرَّحَ الْحَاكِمُ بَعْدُ بِاشْتِرَاطِ عَدَمِ التَّدْلِيسِ فِي رُوَاتِهِ.اهـ

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: "ثُمَّ لِلْمُسْنَدِ شَرَائِطُ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْهَا أَنْ لَا يَكُونَ مَوْقُوفًا، وَلَا مُرْسَلًا، وَلَا مُعْضَلًا، وَلَا فِي رِوَايَتِهِ مُدَلِّسٌ"اهـ.

مسألة: ما الفرق بين المسند والمرفوع عند الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ؟

المسند: يكون متصلاً.

والمرفوع: لم يشترط فيه الاتصال.

فكل مُسند مرفوع، وليس كل مرفوع مُسندًا.

تعريفات أخرى للمسند:

عرفه الخطيب في الكفاية: بأنه المتصل، ولم يشترط الرفع.

وعرفه ابن عبد البر في التمهيد: بأنه المرفوع، ولم يشترط الاتصال.

مثال المُسند:

ما رواه الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضع وسبعون – أو بضع وستون – شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»

فهذا الحديث إسناده متصل من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهو حديث مُسند.

حكم المسند:

الصحة، أو الحُسن، أو الضعف؛ بحسب الحال.

فلا يلزم من المسنَد أن يكون الحديث صحيحًا؛ فليس كل صحيح مُسندًا وليس كل مسند صحيحًا؛ فقد يكون الحديثُ صحيحًا، وهو غير مسند، كما لو أُضيف إلى الصحابي بسند صحيح، فإنه موقوف وصحيح، لكن ليس بمسند، لأنه غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلّم؛ وقد يكون مسندًا متصل الإسناد، لكن الرواة ضعفاء، أو به شذوذ أو علة، فهذا يكون مسندًا، ولا يكون صحيحًا.

وكذلك المرفوع والمتصل لا يلزم منهما الصحة.

من معاني المُسنَد:

يُطلق المسند على: كتاب جمع أحاديث كل صحابي على حدة، كمسند أحمد، وقد يُطلق المسند أيضًا على أحاديث صحابي واحد إذا جمعت في موضع، كمسند الفاروق.

وهنا فيما يتعلق بالسند خمسة أشياء:

1 – مُسْنَد.

2 – مُسْنِد.

3 – مُسْنَد إليه.

4 – سَنَد.

5 – إسناد.

1- **[الْمُسْنَد]** "بفتح النون" وسبق الكلام عليه.

2- **[المسنِد]** : "بكسر النون".

هو من يروي الحديث بسنده، فهو الراوي الذي أسند الحديث ونَسب الحديث إلى راويه.

3- **[المسنَد إليه]**:

هو من نُسب إليه الحديثُ.

فإذا قال الراوي: حدثني فلان، فهو: المسنِد؛ وشيخه: مُسنَدٌ إليه.

4- **[السند]**:

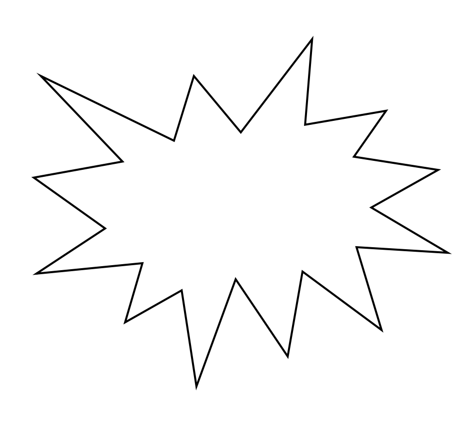
سبق تعريفه في المقدمة: وهو [سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن]؛ أو [الطريق الموصلة إلى المتن] فهم رجال الحديث أي رواته، فإذا قال: حدثني فلانٌ عن فلان عن فلان، فهؤلاء هم سند الحديث؛ لأن الحديث اعتمد عليهم، وهم صاروا سنداً له.

5- **[الإسنادُ]**: **مرادف للسند: فيقولون: إسناده صحيح، ويعنون بذلك سنده أي رواته.**

وقال بعضهم: الإسناد هو نسبة الحديث إلى قائله مسندًا.

فيقالُ: أسند الحديث إلى فلان أي نسبه إليه.

والصحيح فيه: أنه يُطلق على هذا وعلى هذا.



[المتَصل]

قال الناظم رحمه الله:

9 – وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ"الْمُتَّصِلْ".

فالمتصلُ على كلام المؤلف هو: ما اتصل سنده بسماع كل راوٍ من شيخه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

فاشترط المؤلف للمتصل شرطين:

1 – أن يكون الاتصال مصحوبًا بالسماع بأن يسمع كل راوٍ ممن روى عنه. لقوله [وما بسمع]. ولعل الناظم اضطره النظم إلى ذلك ولا يقصد اشتراط ذلك في الحديث المتصل، أو عبَّر بالسماع باعتباره مثالاً لطرق التحمل، من سماع وعرض وإجازة ومناولة ونحوها، أو باعتبار الأغلب أو الأشهر، ولا يقصد السماع بذاته، المهم أن يكون متصلاً بأي صيغة من صيغ التحمل المعتبرة، وليس السماع فقط.
2 – أن يكون مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلّم. لقوله [للمصطفى]
فخرج بذلك ما اتصل سنده إلى الصحابي أو من دونه.
والناظم لم يفرق بهذا بين المسند والمتصل فعرفهما بشيء واحد، وشرط لهما الاتصال والرفع، ولابد من تمييز الأنواع. والله أعلم.

فعلى ظاهر كلام المؤلف إذا لم يُصرّح الراوي بالسماع، أو ما يقوم مقامه، فليس بمتصل، فلابد أن يكون سماعاً، والسماع من الراوي هو أقوى أنواع التحمل.
وكذلك الموقوف، والمقطوع، لا يسمى متصلاً، لأن المؤلف اشترط أن يكون متصلاً إلى النبي صلى الله عليه وسلّم.
والصحيح والله أعلم أن المتصل يُشترط فيه شرط واحد، وهو اتصال السند، دون النظر إلى صاحب المتن.

ولذلك استدرك الدكتور عبد الستار أبو غُدَّة على الناظم فقال:
وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إسْنَادُهُ لِلْمُنْتهى فَ"الْمُتَّصِلْ". اهـ.

قال النووي: المتصل، ويُسمى الموصول، وهو ما اتصل إسنادهُ مرفوعا كان أو موقوفًا على من كان.اهـ.
أو ما تصل إسناده إلى منتهاه؛ فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، ويشمل ما روي بالسماع وما روي بغير السماع، لكن لابد من الاتصال.

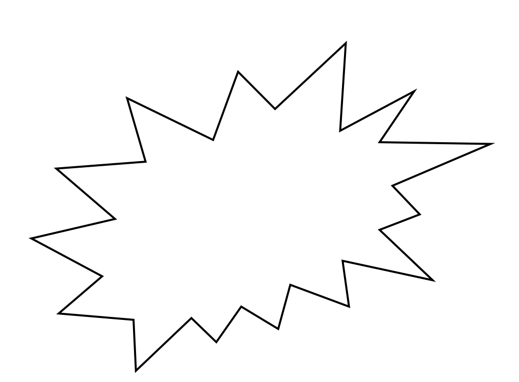
2- مثاله:
أ- مثال المتصل المرفوع: "مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: كذا ... "
ب- مثال المتصل الموقوف: "مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال: كذا ... ".

هل يسمى قول التابعي متصلا؟
الحديث المقطوع -الذي هو من قول التابعي فمن دونه- إذا اتصل إسناده يُسمى متصلًا كما سبق في تعريف النووي للمتصل وأنه جعله شاملًا لأقوال التابعين ومن بعدهم، فقال "أو موقوفًا على من كان"، وتبعه على ذلك ابنُ جماعة.
ومنع الجمهور من إطلاق ذلك، بسبب التنافر اللفظي فلا يقال مقطوع متصل.
قال السيوطي في التدريب: "وأوضحه العراقي فقال: "وأما أقوال التابعي -إذا اتصلت الإسانيد إليهم- فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق؛ أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك، ونحو ذلك. قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمى "مقاطيع" فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة".

الفرق بين المرفوع والمسند والمتصل:

- **[المرفوع]: يُنْظَرُ فيه إلى حال المتن، مع قطع النظر عن الإسناد، فإذا أضيف إلى النبي– صلى الله عليه وسلم –كان مرفوعًا سواء اتصل سنده أم لا.**
- **وعكسه: [المتصل]: فإنه يُنظر فيه إلى حال السند، مع قطع النظر عن المتن، [فإذا اتصل سنده إلى منتهاه] كان متصلا، سواء كان مرفوعًا أو موقوفًا.**
- **وأما [المسند]: فينظر فيه إلى السند والمتن معًا، [فإذا اتصل سنده، وأُضيف متنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، كان مُسندًا]؛ فيجتمع فيه شَرْطَا الاتصال والرفع.**

فيكون بين المسند وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما].اهـ من النكت لابن حجر بتصرف.



[المسلسل]

قال الناظم رحمه الله:

10 – "مُسَلْسَلٌ" قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أنْبأنِي الْفَتَى

11 – كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

قوله: "مُسَلْسَلٌ" قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى" أي قل في تعريف الحديث المسلسل: أنه ما جاء على صفة واحدة.

قوله الفتى: أي الراوي؛ ثقة كان أو دون ذلك.

قال ابن جماعة: وَهُوَ مَا تتَابع رجال إِسْنَاده عِنْد رِوَايَته على صفة أَو حَالَة إِمَّا فِي الرَّاوِي أَو فِي الرِّوَايَة.اهـ.

والفرق بين الصفة والحالة أن الصفة لازمة والحالة عارضة.

أنواع المسلسل:

1– المسلسل بأحوال الرواة:

أ– المسلسل بأحوال الرواة القولية: وهو أن يتفق الرواة من أول السند إلى منتهاه على قول واحد يأخذه عمن فوقه واحد بعد آخر.

كالمسلسل بالقسم: كما قال الناظم: "مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أنْبأنِي الْفَتَى". فيأتي كل راو فيقول "والله أنبأني فلان" أو بالله العظيم حدثني فلان بكذا، فيحلف عليه؛ فهذا مسلسل بالقسم.

ومنه حديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "يا معاذ، إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك". فقد تسلسل بقول كل من رواته "وأنا أحبك، فقل".

ب- المسلسل بأحوال الرواة الفعلية: وهو أن يتوارد الرواة على فعل معين بحيث يأخذه كل عن شيخه من ابتداء السند إلى منتهاه.

كقول الناظم: "كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا".

فكل راو يقول حدثني فلان قائمًا، فهذا مسلسل بالقيام.

أو كل راو يقول حدثني فلان ثم تبسم، فهذا مسلسل بالتبسم.

مثل: حديث أبي هريرة قال: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت". فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه.

ت- المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معًا: وهو أن يتفق الرواة على قول وفعل معا في جميع طبقات السند كل راو يأخذه عمن فوقه.

مثل: حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر؛ خيره وشره حلوه ومره"، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال: "آمنت بالقدر؛ خير وشره، حلوه ومره" تسلسل بقبض كل راوٍ من رواته على لحيته، وقوله: "آمنت بالقدر خيره وشره، حلوه ومره".

2- المسلسل بصفات الرواة: وهو أن يشترك رواة الحديث في وصف لهم.

وصفات الرواة: إما قولية وإما فعلية:

أ- المسلسل بصفات الرواة القولية: مثل: الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، فقد تسلسل بقول كل راوٍ: "فقرأها فلان هكذا".

قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة: "وأحوالُ الرواةِ القوليَّةُ، وصفاتُهُم القوليةُ، متقاربةٌ بل متماثلةٌ".

ب- المسلسل بصفات الرواة الفعلية: وهو أن يتفق الرواة على وصف لهم من ابتداء السند إلى آخره ويكون هذا الوصف فعليا.

كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ "المحمدين"، أو اتفاق صفاتهم، كالمسلسل بالفقهاء، أو الحفاظ، أو اتفاق نسبتهم، كالمسلسل بالدمشقيين، أو المصريين.

3- <u>المسلسل بصفات الرواية:</u> وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكانها:

أ- المسلسل بصيغ الأداء: مثل حديث مسلسل بقول كل من رواته: "سمعت" أو "أخبرنا".

ب- المسلسل بزمان الرواية: كأن يقول كل راو: "حدثني فلان يوم العيد".

ت- المسلسل بمكان الرواية: كأن يقول كل راو: حدثني فلان بين الركن والمقام.

وأفضل المسلسلات ما دل على الاتصال في السماع وعدم التدليس.

- **فوائد المسلسل:**

ومن فوائده:

أ- اشتماله على زيادة الضبط والإتقان من الرواة.

ب- بعض صور المسلسل يدفع الانقطاع والتدليس؛ كالمسلسل بـ حدثني وأخبرني.

- **حكم المسلسل:**

لا ارتباط بين التسلسل والصحة، فقلما يسلم المسلسل من خلل في التسلسل، أو ضعف. وإن كان أصل الحديث صحيحًا من غير طريق التسلسل.

